تقرير حول أمن العاملين في مجال تقديم المعونة 2025

عُزّل: أمن العاملين في مجال تقديم المعونة في ظل انهيار تمويل المساعدات الإنسانية

Humanitarian Outcomes

ملخص النتائج الرئيسية

- كان عام 2024 عامًا قياسيًا آخر في عدد القتلى من العاملين في مجال تقديم المعونة، حيث قُتل 383 عاملًا في المجال الإنساني في حوادث عنيفة.
- بالإضافة إلى ذلك، تعرض 308 من العاملين في مجال تقديم المعونة لإصابات خطيرة، واختُطف 125 آخرين، واعتُقل أو احتُجز ما لا يقل عن 45.
- شهد النصف الأول من عام 2025 استمرار تصاعد العنف بلا هوادة، إذ بلغ عدد الحوادث والوفيات بالفعل أكثر من ضعف الأعداد الإجمالية السنوية التي شهدناها معظم السنوات قبل عام 2021.
- وقعت معظم حوادث القتل في غزة، يليها السودان ولبنان وإثيوبيا وسوريا، وشملت السياقات الأخرى التي شهدت حوادث كبيرة جنوب السودان، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وأوكرانيا، وميانمار، واليمن، وبوركينا فاسو، ومالي، والكاميرون.
- لا تُظهر الأرقام شدة العنف الذي يحدث في النزاعات المسلحة فحسب، بل تدل أيضًا على تراجع ملحوظ من جانب الدول عن قواعد القانون الدولي الإنساني، وتدهور المواقف العامة والحكومية تجاه العمل الإنساني.
- في يناير/كانون الثاني 2025، جمّدت الحكومة الأمريكية--التي كانت في السابق أكبر جهة مانحة للمساعدات في العالم-- مساهماتها الإنسانية بشكل مفاجئ ثم خفضتها بشكل كبير، مما أدى إلى فقدان ما يقرب من ثلث الموارد العالمية المخصصة لهذا القطاع.
- مع خفض منظمات المعونة لبرامجها وموظفيها، فإنها تواجه مخاطر أمنية متزايدة مع تناقص الأموال والقدرات اللازمة للتخفيف من حدتها، مما يعرض العاملين في المجال الإنساني لخطر أكبر.
- تربط التقارير المتناقلة الواردة من سياقات متعددة بين إغلاق البرامج وتقليص حجمها بشكل مباشر بالحوادث الأمنية، بما في ذلك الهجمات التي يشنها موظفون سابقون ساخطون، والاحتجاجات المجتمعية على الخدمات المفقودة، واستغلال الجهات المسلحة للمظالم المحلية.
- البيانات عالية الجودة اللازمة لإجراء التحليلات الأمنية معرضة للخطر الآن؛ فقد اضطلعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدور كبير في تمويل دعم البيانات والتحليلات في مختلف أنحاء هذا القطاع.
- تُظهر تقليصات وظائف الموظفين ووظائف الدعم الفني، والتعديلات الأخرى التي تجريها المنظمات--مثل تجميع الموارد واعتماد تدابير التنسيق الأمني غير الرسمية--أن هناك نمط يتمثل في تراجع المهنية في مجال العمل الإنساني، وذلك مع تسارع هجرة ذوي الكفاءة وفقدان التقدم الذي تحقق بشق الأنفس خلال العقد الماضي.
- يوفر الزخم الدبلوماسي الأخير، بما في ذلك اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2730 (2024)، بعض التشجيع، مما يشير إلى تجدد الاهتمام السياسي بحجم العنف ضد العاملين في المجال الإنساني والاعتراف بأن احترام القانون الدولي الإنساني يتعرض لضغوط شديدة.

تسجل Aid Worker Security Database (قاعدة بيانات أمن العاملين في مجال تقديم المعونة) الحوادث الأمنية الخطيرة التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني، وتشمل هذه الحوادث ما يلي:

- عمليات القتل
- عمليات الاختطاف (التي تستمر لأكثر من 24 ساعة)
- الإصابات الخطيرة
- الاغتصاب والاعتداء الجنسي
- فئة جديدة: عمليات الاعتقال والاحتجاز (التي تستمر لأكثر من 24 ساعة).

يستند التقرير الحالي إلى إحصاءات الحوادث التي تم التحقق منها من Aid Worker Security Database ومقابلات أُجريت مع 24 خبيرًا من العاملين في المجال الإنساني.

لمزيد من المعلومات وللاطلاع على التقارير السابقة، يُرجى زيارة: https://www.aidworkersecurity.org/reports

مقدمة

الجدول 1: الهجمات الخطيرة على العاملين في مجال تقديم المعونة: إحصائيات موجزة، 2015-2024

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الحوادث	157	166	162	233	279	287	277	248	420	599
إجمالي عدد الضحايا من العاملين في مجال تقديم المعونة	297	298	322	413	484	489	482	460	617	861
مجموع القتلى	111	109	140	131	125	117	141	118	293	383
مجموع المصابين	110	99	103	147	234	242	203	146	210	308
مجموع المختطفين*	71	89	73	132	123	128	127	195	95	125
مجموع المعتقلين/المحتجزين**	5	1	6	3	2	2	11	1	19	45
الضحايا الدوليون	30	43	28	29	27	25	23	24	27	27
الضحايا المحليون	267	255	294	384	457	464	459	436	590	834
موظفو الأمم المتحدة	45	71	48	70	37	58	55	76	241	210
موظفو المنظمات غير الحكومية الدولية	173	161	115	188	261	229	211	178	198	247
موظفو المنظمات غير الحكومية الوطنية	43	43	85	130	156	172	195	184	123	298
حركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر***	33	21	74	25	16	28	11	9	51	100

* ناجون/ناجيات، أو حالتهم غير معروفة

** فئة جديدة، بيانات السنوات الماضية غير مكتملة

***يشمل هذا العدد موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية

Aid Worker Security Database, aidworkersecurity.org

يأتي تقرير أمن العاملين في مجال الإغاثة هذا العام في وقت تشهد فيه المساعدات الإنسانية الدولية نقطة تحول رئيسية وأثناء ذروة جديدة مثيرة للقلق في العنف ضد العاملين في المجال الإنساني، وكاد إصدار عام 2025––وهو الإصدار الخامس عشر منذ بدء تتبع البيانات––ألا يرى النور بعد أن فقدت Aid Worker Security Database (AWSD) التمويل الذي كانت تقدمه لها الحكومة الأمريكية في أعقاب حل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتأتي أزمة التمويل التي تعصف بالقطاع الآن في ظل تصاعد النزاعات والتراجع الشديد في احترام الجهات الفاعلة الحكومية للمعايير الإنسانية وقوانين الحرب، وقد تفاقمت هذه الأزمة في بعض المناطق بسبب حملات التشهير العامة ضد منظمات المعونة.

لا تزال النزاعات الدائرة في غزة والسودان تتسبب في سقوط أكبر عدد من الضحايا من العاملين في مجال تقديم المعونة، لكن الحوادث آخذة في الارتفاع في سياقات أخرى أيضًا، حيث شهدنا أعدادًا كبيرة لم يسبق لها مثيل في بوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولبنان، ونيجيريا، والصومال، وأوكرانيا، واليمن.

أدى فقدان التمويل وقدرات إدارة المخاطر الأمنية، والقبول العام في بعض المناطق، إلى تعرض العاملين في المجال الإنساني لمخاطر متزايدة، وتشير الروايات المتناقلة وبعض التقارير الرسمية إلى وجود روابط مباشرة بين تقليص البرامج وحوادث العنف، وفي الوقت نفسه، أصبح رصد الحوادث أكثر صعوبة حيث يواجه مقدمو البيانات والتحليلات تخفيضات حادة في التمويل، وتشير تقارير منظمات المعونة إلى اضطرارها إلى خفض المواقع الأمنية، وقدرات الاتصالات، وغير ذلك من أشكال الدعم المهمة، مما يفرض عليها خيارين صعبين، هما قبول التعرض المتزايد للمخاطر أو التخلي عن المجتمعات المحلية.

في ظل الأخبار السيئة عن تصاعد العنف وتراجع الدعم المقدم للعمل الإنساني، كان هناك تطور مشجع يتمثل في سلسلة من المبادرات الدبلوماسية لحماية العاملين في مجال تقديم المعونة، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2730 (2024)، لأول مرة، لا يدين الهجمات على العاملين في المجال الإنساني فحسب، بل يدعو أيضًا إلى المساءلة والانتصاف القضائي، مما يوفر بصيص أمل في وقت مظلم يمر به العمل الإنساني.

1 الهجمات على العاملين في مجال تقديم المعونة: أحدث الإحصائيات

1.1 استمرار تصاعد العنف

استمرت الهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المعونة في الارتفاع بشكل حاد في عام 2024 (وفي النصف الأول من عام 2025)، إلى جانب تزايد عدد الضحايا والوفيات.

سجلت AWSD أعلى مستوى لهذه الهجمات على الإطلاق بواقع 568 حادثة عنف خطيرة ضد العاملين في مجال تقديم المعونة (قتل واختطاف وإصابة) في عام 2024، وذلك بزيادة قدرها 36% عن عام 2023، وكانت هذه السنة الثانية على التوالي التي تسجل مستويات قياسية من حيث عدد الضحايا والوفيات، الذي ارتفع بنسبة 37% و31% على التوالي.

وقعت حوادث عنف خطيرة في 40 بلدًا في عام 2024، بينما كان عدد البلدان التي وقعت فيها هذه الحوادث 33 بلدًا في عام 2023، وعندما نأخذ في الاعتبار عمليات الاعتقال والاحتجاز التي تقوم بها السلطات الحكومية، يرتفع عدد البلدان إلى 42 بلدًا، مما يسلط الضوء على الانتشار الجغرافي لانعدام الأمن والدور المتزايد للجهات الفاعلة الحكومية في عرقلة العمليات الإنسانية. (انظر القسم 3.1 لمعرفة المزيد عن عمليات الاعتقال والاحتجاز، وهي فئة تتبع جديدة لدى AWSD).

الشكل 1: ضحايا أعمال العنف الخطيرة من العاملين في مجال تقديم المعونة، 2015-2024

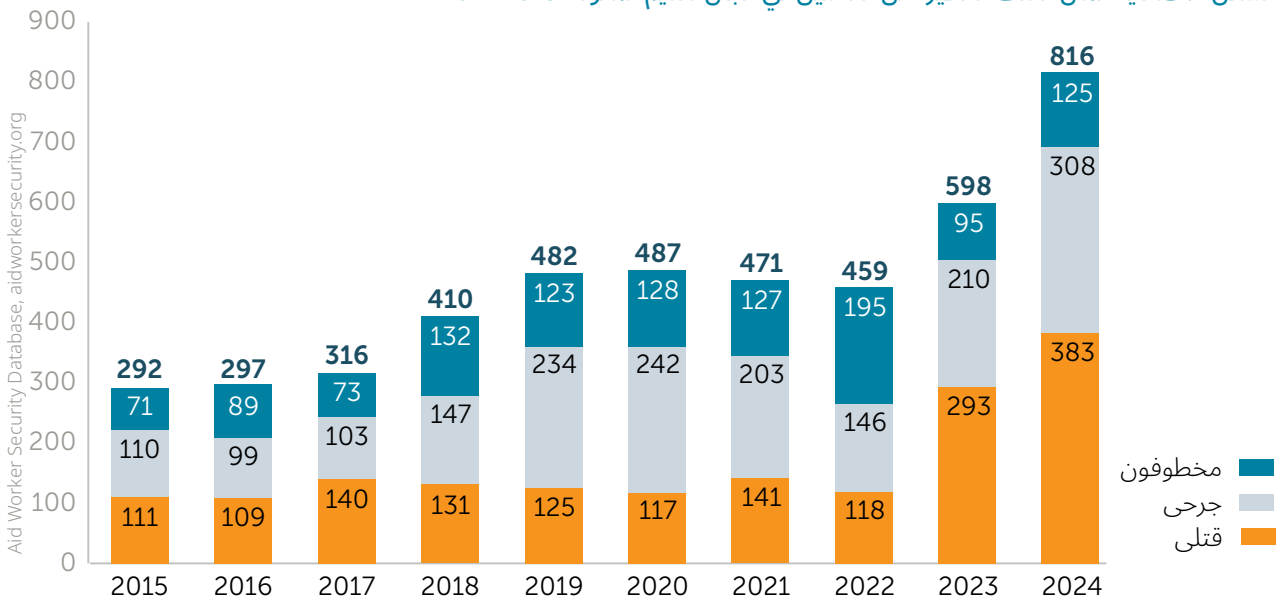

لم تظهر أي علامات على تراجع العنف في النصف الأول من عام 2025، وحتى 30 يونيو/حزيران، تشير البيانات المؤقتة إلى أن الأعداد في طريقها إلى تحطيم مستويات قياسية مرة أخرى، ما لم تحدث تحولات جوهرية في مسار النزاعات أو سلوك الجهات الفاعلة الحكومية، ومقتل ما يقرب من 230 عامل في مجال تقديم المعونة في الأشهر الستة الأولى من عام 2025 هو بالفعل حصيلة أعلى مما شهدناه في جميع السنوات المسجلة قبل عام 2023، وقد شهدت سبعة سياقات (جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، وإيران، ومالي، وجنوب السودان، واليمن) عدد وفيات هذا العام حتى الآن أكثر من العدد المسجل في عام 2024.

2.1 السياقات الأكثر افتقارًا للأمن للعمل الإنساني

لا تزال غزة هي السياق التشغيلي الأكثر دموية لكل من متلقي المساعدات ومقدميها، وإجمالاً، قُتل 181 عامل في مجال تقديم المعونة في غزة عام 2024، ليصل إجمالي عدد القتلى من العاملين في مجال تقديم المعونة منذ بدء الحرب إلى 357 بحلول نهاية عام 2024، وإلى أكثر من 500 في نهاية شهر يونيو/حزيران 2025، وظل عدد ضحايا القصف الجوي والقصف المدفعي ثابتًا على مدار الأشهر الأربعة عشر الأولى من النزاع، لكن عدد ضحايا إطلاق النيران زاد أربع مرات بين نهاية عام 2023 ونهاية عام 2024.

تسبب توسع رقعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في سقوط 20 قتيلًا في لبنان جراء القصف الجوي والمدفعية وتبادل إطلاق النار مع تصاعد الصراع في المنطقة العام الماضي.

استمرت الحرب الأهلية في السودان في عام 2024، مما أدى إلى استمرار أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يقدر عدد المتضررين بنحو 30 مليون شخص، وقد شهد السودان ثاني أكبر عدد من الضحايا من العاملين في مجال تقديم المعونة، حيث قُتل 60 منهم، وهذا عدد أعلى من أي سياق آخر، باستثناء غزة، في أي عام مسجل على الإطلاق، كما شهد السودان 89 ضحية للعنف في عام 2024، ولكن من المرجح أن يكون هناك نقص في الإبلاغ عن الحوادث، ونظرًا لشدة النزاع والاعتماد على الجهات الفاعلة المحلية، من المرجح أن يكون الإجمالي الحقيقي لعدد الإصابات والاختطاف أعلى من ذلك بكثير، واستمر استهداف المتطوعين المحليين في غرف الاستجابة للطوارئ والمطابخ المجتمعية الخيرية، حيث تنظر القوات المسلحة السودانية إلى العاملين في مجال تقديم المعونة هؤلاء على أنهم معارضون سياسيون وتعرضهم للمضايقة والاحتجاز، وفي المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، أدى غياب القانون والنظام إلى أعمال عنف تعسفية يرتكبها أفراد مسلحون، وفقًا لمنظمة غير حكومية سودانية، مما يتسبب في مخاطر شديدة للعاملين في المجال الإنساني الذين يسافرون إلى مواقع غير مألوفة لهم، حيث تفترض القوات المسيطرة في كثير من الأحيان وجود نوايا عدائية.

يحتل السودان باستمرار، منذ العام الأول الكامل لوجوده في عام 2012، المرتبة الخامسة بين المناطق الأكثر خطورة للعاملين في مجال تقديم المعونة، حيث بلغ عدد الضحايا 870 ضحية على مدى السنوات الثلاثة عشر الماضية، وهذا أعلى إجمالي مسجل في أي سياق، وفي حين أن عدد الضحايا قد انخفض بين عامي 2023 و2024، فقد ظل جنوب السودان يحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد الضحايا في عام 2024 بسبب استمرار عمليات السطو المسلح والكمائن التي تستهدف قوافل الإغاثة، وإن كان هناك انخفاض في عدد وفيات العاملين في مجال تقديم المعونة وزيادة في عمليات الاختطاف والجريمة المنظمة.

شهدت نيجيريا زيادة كبيرة في جميع أنواع الضحايا (قتلى ومصابين ومختطفين) من عام 2023 إلى عام 2024، حيث وصل عدد القتلى إلى 12 مقارنة باثنين فقط في العام السابق، وأصبحت الكمائن على الطرق أكثر مواقع الهجمات شيوعًا، مع تزايد الاعتداءات وإطلاق النيران باستخدام الأسلحة الخفيفة كنوعين من أنواع العنف، بسبب التمرد المستمر والأنشطة الإجرامية، ووقع المزيد من عمليات الاختطاف والسرقات العنيفة في المساكن الشخصية في عدة مناطق أكثر من السنوات السابقة، مما يسلط الضوء على المخاطر المتزايدة للهجمات الموجهة.

في إثيوبيا، زادت الهجمات على العاملين في مجال تقديم المعونة أثناء سفرهم على الطرق، معظمها في منطقة أمهرة، مما أدى إلى زيادة عمليات الاختطاف والإصابات الناجمة عن نيران الأسلحة الخفيفة، وقد استهدفت معظم الكمائن مركبات وقوافل إنسانية تحمل شارات واضحة أنها تابعة لمنظمات إنسانية، مع توسع استهداف الجهات المسلحة لطرق النقل ليشمل مناطق أكثر في البلاد مقارنة بالسنوات السابقة.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تضاعف عدد الهجمات العنيفة الفردية ثلاث مرات في كيفو الشمالية في عام 2024، وتواصل ارتفاع هذه الأعداد باستمرار في كيفو الجنوبية وإيتوري، مع تزايد استهداف المساكن الخاصة والأماكن العامة بإطلاق النيران والاعتداءات، وكانت حركة 23 مارس (M23) مسؤولة عن معظم الحوادث الأمنية التي أثرت على العاملين في مجال تقديم المعونة في عام 2024، لكن السلطات الحكومية أيضًا تسببت في تعقيد عمليات الإغاثة باحتجاز ما لا يقل عن 6 من العاملين في مجال تقديم المعونة.

شهدت الصومال أكبر عدد من الحوادث الفردية في السنوات العشر الماضية في عام 2024، حيث قُتل 9 أشخاص وجُرح 14 واختُطف 7 آخرون، وكانت نيران الأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع المزروعة على جانب الطريق وعمليات الاختطاف أكثر الوسائل شيوعًا، حيث ارتفع عدد الهجمات المنسوبة إلى حركة الشباب بنسبة 18% عن عام 2023.

بعد عامين من انخفاض عدد الضحايا من العاملين في مجال تقديم المعونة في سوريا، زادت الأعداد مرة أخرى في عام 2024 حيث أدى سقوط نظام الأسد والأعمال العدائية المستمرة في المناطق المتنازع عليها إلى نزاع أكثر حدة يؤثر على العمليات الإنسانية في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلاد.

زاد عدد الهجمات الجوية على المناطق المأهولة بالسكان والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا في عام 2024، مما أدى إلى إصابة ومقتل عدد أكبر من العاملين في مجال تقديم المعونة مقارنة بعام 2023، وزادت الهجمات الجوية الروسية على مواقع توزيع المساعدات بشكل كبير، مما يدل على الانتهاكات المتكررة والمتزايدة للقانون الدولي الإنساني في النزاع.

الشكل 2: أعلى 10 دول من حيث عدد الضحايا، مع وسائل الهجوم

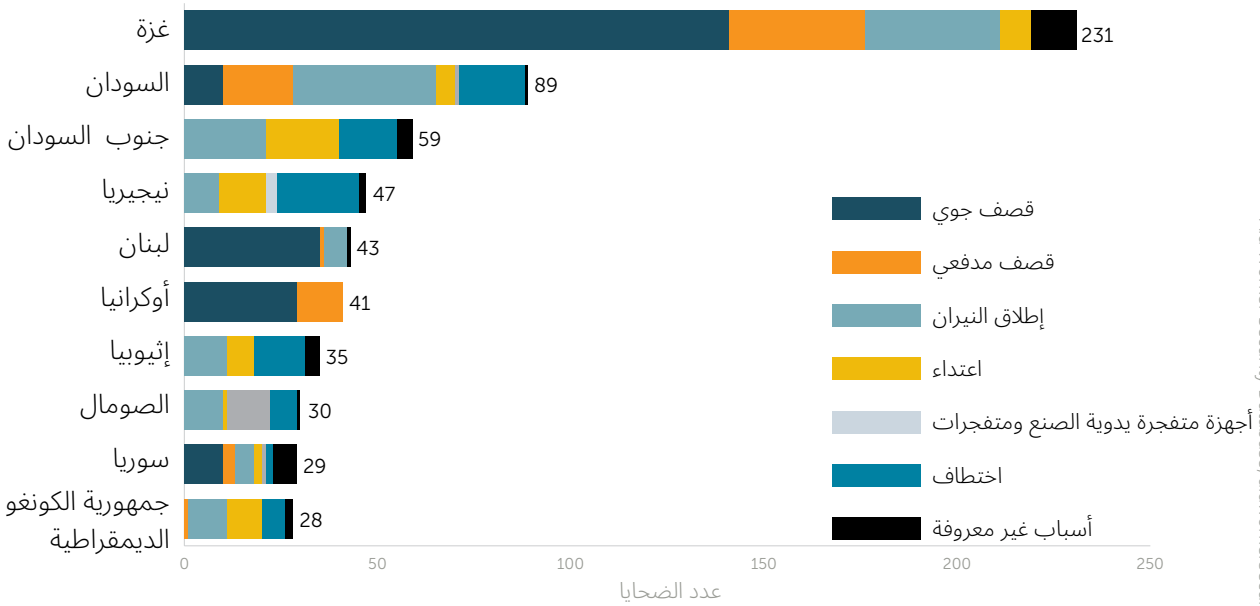

Aid Worker Security Database, aidworkersecurity.org

3.1 اتجاهات التكتيكات

ظلت الغارات الجوية السبب الرئيسي لوفيات العاملين في مجال تقديم المعونة، حيث أسفرت عن مقتل 163 منهم، معظمهم في غزة ولبنان وأوكرانيا، ومع ذلك، أودت نيران الأسلحة الخفيفة أيضًا بحياة عدد كبير من هؤلاء العاملين (103)، وكانت الوسيلة الأكثر شيوعًا للعنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان.

ارتفع عدد حالات اختطاف العاملين في مجال تقديم المعونة مرة أخرى في عام 2024، بعد أن كان قد انخفض في العام السابق، وتشير AWSD إلى أن هناك 125 من العاملين في مجال تقديم المعونة مختطفون في 16 بلدًا، وتهيمن بلدان منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد على هذه القائمة (مالي ونيجيريا وبوركينا فاسو والكاميرون)، مما يبين الأنماط المألوفة للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي تستخدم الاختطاف كوسيلة للضغط أو الابتزاز، كما شهد السودان وجنوب السودان وإثيوبيا زيادة في حوادث الاختطاف في المناطق المتنازع عليها أو الانتقالية.

فئة AWSD الجديدة: عمليات الاعتقال والاحتجاز

دفع تزايد عدد عمليات الاعتقال والاحتجاز التي تقوم بها السلطات المحلية والحكومية للعاملين في مجال تقديم المعونة AWSD إلى البدء في تتبع هذه الحوادث كفئة منفصلة في عام 2025، وغالبا ما تُستخدم عمليات الاحتجاز هذه كأداة للمضايقة والسيطرة، ويمكن أن تنطوي على عنف جسدي ويمكن أن تكون ضارة نفسيًا، مثل عمليات الاختطاف الإجرامية، وأشارت العديد من المنظمات الإنسانية إلى أن عمليات الاحتجاز تؤثر الآن على أعداد أكبر من موظفيها-- وتستهلك المزيد من الجهود التي تبذلها في إدارة المخاطر الأمنية--مقارنة بعمليات الاختطاف التي حدثت في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، أدى تعزيز سلطات الأمر الواقع الحوثية لسلطتها في اليمن إلى اعتقال عدد غير مسبوق من العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء البلاد عام 2024، وفي معظم حالات الاحتجاز التي سجلتها AWSD العام الماضي، أُخذ الموظفون من مكاتب المنظمات أو مواقع المشروعات، مما يدل على أن سلطات الدولة تبذل جهودًا متضافرة مثيرة للقلق لاستهداف العاملين في مجال تقديم المعونة على وجه التحديد ومضايقتهم.

4.1 تزايد «توطين» انعدام الأمن

كان جميع العاملين في مجال تقديم المعونة الذين قُتلوا في عام 2024 تقريبًا (97%) من مواطني البلد المتضرر من الأزمة حيث كانوا يعملون، وهذا نمط يتسق مع حقيقة أن الموظفين الوطنيين دائمًا ما يشكلون الغالبية العظمى من العاملين في المجال الإنساني، وبالتالي من الضحايا، لكن الجديد في الأمر هو التقسيم حسب جهة العمل، وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، إلى جانب الارتفاع الحاد في أعمال العنف، كان هناك تحول ملحوظ في ملف الانتماء؛ فالعاملون في مجال تقديم المعونة الأكثر تضررًا الآن هم من يعملون لدى المنظمات غير الحكومية الوطنية، في حين انخفضت نسبة الضحايا من المنظمات الدولية، لا سيما المنظمات غير الحكومية الدولية، بشكل كبير، وكان الاستثناء الرئيسي هو قطاع غزة، حيث توظف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، باعتبارها المستجيب الرئيسي بحكم الأمر الواقع، النسبة الأكبر من العاملين في المجال الإنساني.

ظهر نقل عبء المخاطر والإصابات من منظمات المعونة الدولية إلى منظمات المعونة المحلية بشكل أكثر وضوحًا في السياقات التي كان فيها الوجود الدولي محدودًا بشدة بسبب واحد أو أكثر من الظروف التالية:

- عداء الدولة المضيفة والعقبات البيروقراطية التي تواجه تقديم المساعدات (إثيوبيا وبوركينا فاسو)
- تناقص التأييد العام وتراجع قبول منظمات المعونة الدولية (الكاميرون ومالي)
- المناطق الواسعة التي تمنع السلطات الحكومية المنظمات الإنسانية من العمل فيها أو يبقيها القتال العنيف وانعدام الأمن الشديد على مسافة بعيدة (ميانمار والسودان وأوكرانيا)
- نقص التمويل وانعدام الأمن المزمن بشكل أدى إلى الانسحاب الكامل للمنظمات الدولية أو تنفيذ عملياتها عن بُعد (سوريا والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى).

أدى انخفاض الوجود الإنساني الدولي إلى جعل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي لا تزال موجودة أكثر عرضة لخطر حملات التضليل الموجهة، التي يمكن أن تؤجج انعدام ثقة المجتمع فيها وتزيد من المخاطر الأمنية.

تكشف أبحاث جديدة حول وسائل التواصل الاجتماعي في منطقة الساحل عن تنامي المشاعر السلبية «الاتهامية» و«المعادية للمساعدات»،[1] ويتحول العداء تجاه قطاع المساعدات الذي يظهر على الإنترنت إلى واقع بالنسبة للعديد من المنظمات الدولية التي عُلّقت عملياتها مؤخرًا في بوركينا فاسو والنيجر وأماكن أخرى في منطقة الساحل، ويجعل التعليق الواسع النطاق للجهات الفاعلة الدولية المنظمات المحلية المورد الوحيد للمجتمعات الضعيفة، والتي أظهرت الأبحاث السابقة أنها في كثير من الأحيان لا تملك الموارد اللازمة لأداء المهام الأمنية التي تحتاج إليها.[2]

الشكل 3: انتماء الضحايا في سياقات انعدام الأمن الأكثر محلية، 2024

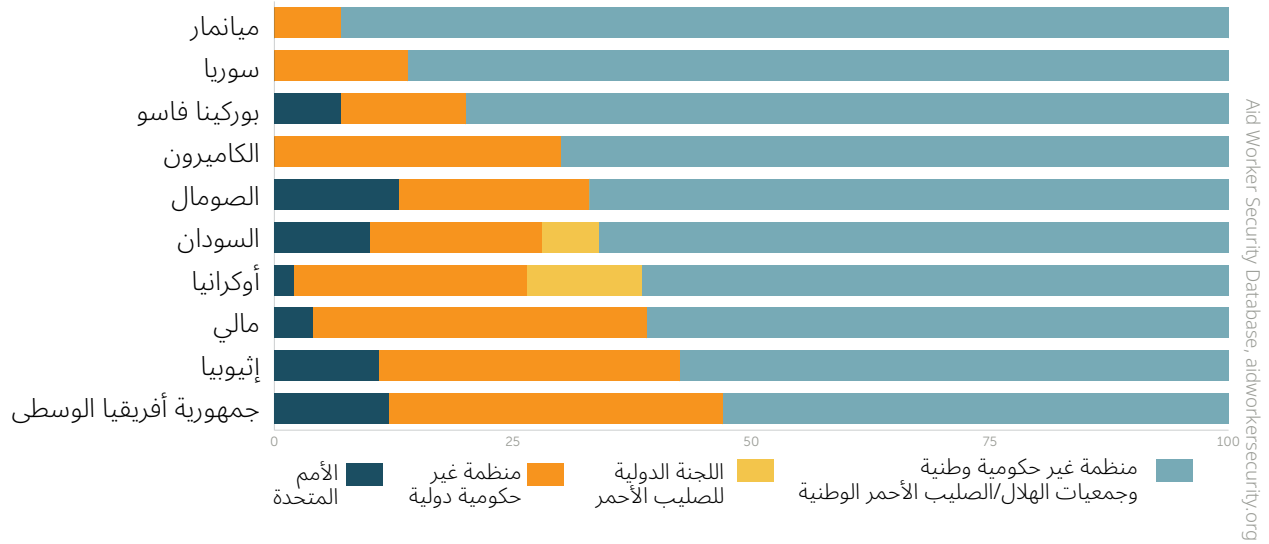

[1] Insecurity Insight. (16 يوليو/تموز 2025) Tracking aid narratives on social media: Emerging trends in the Sahel.
https://insecurityinsight.org/wp-content/uploads/2025/07/15.-Tracking-Aid-Narratives-on-Social-Media_-Emerging-Trends-in-the-Sahel-1.pdf

[2] Humanitarian Outcomes. (2024 المنتدى الأمني العالمي المشترك بين الوكالات).
State of practice: The evolution of security risk management in the humanitarian space.
https://humanitarianoutcomes.org/security_risk_mgmt_humanitarian_space_2024

لطالما كان توطين العمل الإنساني--ودعم القدرات المحلية للاستجابة الإنسانية المستقلة--الهدف المعلن لقطاع المساعدات الدولية، لكن تزايد انعدام الأمن وانخفاض التمويل قد تسببا في حالة من التوطين التلقائي، مما أدى إلى تحويل التعرض للمخاطر بدرجة كبيرة نحو المنظمات الوطنية، التي عادةً ما كانت تتلقى أقل قدر من الموارد للحفاظ على سلامة موظفيها.

ذكر مدير المخاطر الأمنية في إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية أن منظمته تبحث مجموعة من الخيارات استجابةً لأزمة وقف التمويل، التي تشمل تحويل المكاتب القُطرية و/أو جزء كبير من برامجها إلى شركاء محليين، لكنه أوضح أن ذلك يسبب مخاطر إضافية للمنظمات المحلية: «إذا نفذنا التوطين بشكل كامل، فسنشهد زيادة هائلة في الحوادث لأن موارد هذه المنظمات لا تزال أقل، لذلك إذا لم نجد طريقة لدعمها، فسنشهد المزيد من الوفيات».

2 أزمة وقف التمويل الإنساني في عام 2025

أصدر الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب أمرًا تنفيذيًا في 20 يناير/كانون الثاني 2025 بتجميد جميع التمويلات الأمريكية للإغاثة والتنمية الخارجية تقريبًا، وأدت هذه الخطوة غير المتوقعة إلى قلب قطاع المساعدات رأسًا على عقب، حيث أوقفت المنظمات والبرامج التي تحصل على تمويل عن طريق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عملياتها فجأة، مما أثر على الملايين من متلقي المساعدات حول العالم، وعلى مدار الأشهر التي تلت ذلك، ألغت الإدارة الأمريكية أكثر من 80% من مشروعات المساعدات التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث حُلّت المؤسسة التي يبلغ عمرها 63 عامًا وسُرّح موظفوها، مع تعيين العدد القليل المتبقي في وزارة الخارجية الأميركية.

كانت الولايات المتحدة، التي تمثل أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية على الإطلاق، حيث تساهم بأكثر من ثلث إجمالي المساهمات الإنسانية في معظم السنوات، بمثابة العمود الفقري لنظام المساعدات الإنسانية الدولية، وقد بدأ خفض هذا التمويل الأساسي، الذي تبعه تقليصات من جانب جهات مانحة إنسانية كبيرة أخرى مثل ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وهولندا، في تقويض القدرة العالمية على الاستجابة، وسيحرم الملايين من الأشخاص من مساعدات منقذة للحياة، كما يؤثر بشكل غير متناسب على الدعم الذي توفره المساعدات الإنسانية، حيث كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضامنًا رئيسيًا لأشياء مثل الخدمات اللوجستية والنقل، بما في ذلك الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة (UNHAS)، وخدمات التنسيق كتلك التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، وأصول البيانات وتحليلها، بما في ذلك تقييم الاحتياجات والبيانات الأمنية.

الشكل 4: حصة الولايات المتحدة من إجمالي المساهمات الإنسانية المقدمة من الجهات المانحة العامة، 2010–2024

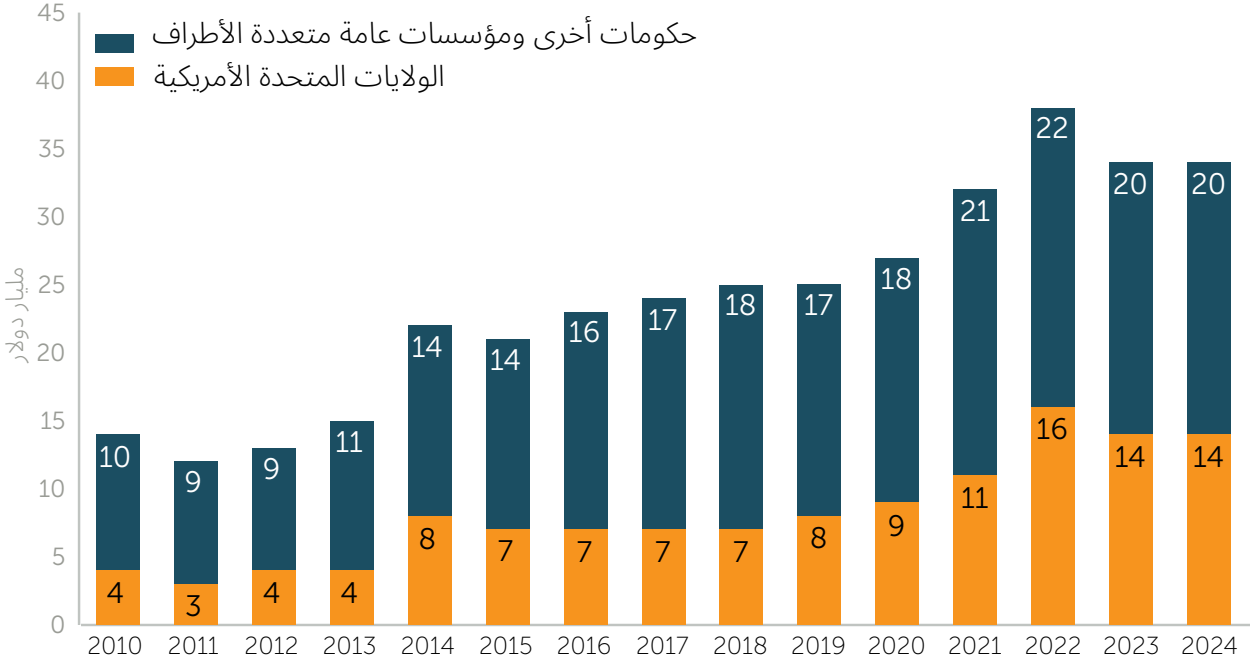

بيانات من fts.unocha.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 1 أغسطس/آب 2025)

بالإضافة إلى فقدان الدعم، يواجه القطاع خطر فقدان المعايير التشغيلية، والخبرة الفنية، وقدرات التدريب المهني التي اكتسبها بشق الأنفس، وهذا كله يقوض الأمن التشغيلي في وقت لم تكن فيه أعمال المساعدات بهذا القدر من الخطورة.

1.2 التأثيرات التنظيمية: التقليص وإغلاق البرامج

في حين أن الاحتياطيات سمحت لبعض الوكالات الدولية الكبيرة بتأجيل التقليصات الفورية، فقد تلقى القطاع ضربة هائلة، وسيظهر التأثير الكامل في الفترة بين عامي 2025 و2026 عندما تستنفد المنظمات تدابير مواجهة الظروف الطارئة، وقد أعلنت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى بالفعل عن تقليصات كبيرة في أعداد الموظفين (تسريح عشرات الآلاف من المهنيين في مختلف أنحاء القطاع)، وإغلاق البرامج القُطرية، وإزالة مجالات وظيفية كاملة من محافظ البرامج.[3]

كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الجهة المانحة الرئيسية لعدد كبير من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم المساعدات، بما يمثل أكثر من نصف ميزانيات العديد من المنظمات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها، ومع ذلك، تتأثر منظمات أخرى، حتى تلك التي لا تحصل على تمويل مباشر من الولايات المتحدة، حيث يلجأ الشركاء السابقون للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى مجموعة الجهات المانحة المحدودة ذاتها لتعويض الفجوة، وقد أصبحت المنافسة على الموارد المخفضة شديدة، وفقًا لكبار الموظفين الذين أُجريت معهم مقابلات لإعداد هذا التقرير، حيث ذكر أحدهم أنه «لا توجد منظمة مستقرة استقرارًا حقيقيًا» في البيئة الحالية.

تحملت المنظمات الوطنية والمحلية والشبكات التي يقودها المجتمع المحلي الأثر الأكبر للتقليصات على مستوى القطاع، ومع تركز الموارد في قمة النظام الإنساني الدولي، من الطبيعي أن يؤثر نقص التمويل أولًا وبشكل أعمق على مستوى المجتمع المحلي، وجدت دراسة استقصائية غير رسمية شملت 284 منظمة غير حكومية وطنية، ووزعتها Global Database of Humanitarian Organisations (GDHO) في فبراير/شباط 2025، أن 79% منها أبلغت عن إغلاق البرامج بسبب وقف تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في 41 بلدًا مختلفًا، [4] وقد أدت مغادرة المنظمات الدولية للمجتمعات الضعيفة بين عشية وضحاها إلى وضع الجهات الفاعلة المحلية في موقف ستظل فيه في مواجهة المخاطر والتهديدات المتزايدة.

[3] انظر: Loy, I. (6 مارس/آذار 2025). Why are NGOs cutting staff faster than the UN? The New Humanitarian. https://www.thenewhumanitarian.org/newsletter/2025/03/06/inklings-why-are-ngos-cutting-staff-faster-un؛ و International Council of Voluntary Agencies (ICVA). (2025). The impacts of the US funding suspension. ICVA survey findings. https://www.icvanetwork.org/uploads/2025/02/Impact-of-US-Funding-Suspension-Survey-Results-ICVA.pdf

[4] Humanitarian Outcomes (دون تاريخ). Global database of humanitarian organisations. تم الاطلاع بتاريخ 8 أغسطس/آب 2025 على https://humanitarianoutcomes.org/projects/gdho

2.2 الآثار المترتبة على إدارة المخاطر الأمنية

تطورت إدارة المخاطر الأمنية للعمليات الإنسانية على مدى العقدين الماضيين لتصبح وظيفة فنية متخصصة ذات أهمية حاسمة لتمكين إيصال المساعدة الإنسانية في أشد الأزمات قسوة وافتقارًا للأمن، لكنها مكلفة أيضًا؛ حيث تعتمد على موظفين مهرة (وبالتالي التدريب) ومعدات للاتصالات والمرافق والنقل الآمن، ويهدد فقدان التمويل والمنافسة على الموارد المحدودة المتبقية والهجرة الكبيرة لذوي الكفاءة من المتخصصين في مجال الأمن الإنساني بتقويض الكثير من التقدم المحرز في هذا المجال، مما يهدد بالعودة إلى الوقت الذي كان يُعامل فيه الأمن باعتباره مجرد فكرة ثانوية أو إضافة اختيارية.

تعتمد المنظمات على التمويل المرن للحفاظ على هذه المهام الشاملة، التي غالبًا ما تُدفع تكاليفها من النفقات العامة بالإضافة إلى بنود الميزانية المباشرة المخصصة للأمن، وكانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد وضعت نهجًا متقدمًا للدعم الأمني للشركاء تميز بمعدلات كبيرة لاسترداد التكاليف غير المباشرة (النفقات العامة) أتاحت لشركائها المتلقين للتمويل تطوير قدرات قوية لإدارة المخاطر الأمنية، وكما أوضح أحد العاملين بإحدى المنظمات غير الحكومية الدولية التي أُجريت معها المقابلات: «كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمثل 40% من ميزانيتنا، ولكن فقدانها أثر على 75% من منظمتنا بسبب مرونة تمويلها».

يعني فقدان السيولة ضرورة إجراء تقليصات كبيرة وسريعة في الأنشطة المتقاطعة، وأفادت كل منظمة أُجريت المقابلات معها بتقليص الوظائف الأمنية، وفقدت منظمة واحدة على الأقل العنصر الإقليمي بأكمله من فريقها العالمي لإدارة المخاطر الأمنية بسبب إغلاق المكاتب الإقليمية التي كانت تقدم الدعم الفني والتحليل وقدرات تلبية الاحتياجات الأمنية المفاجئة للمكاتب القُطرية.

قلصت المنظمات الإنسانية من وجودها التشغيلي في سياقات متعددة، مما أدى إلى تقويض إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية وأمن المجتمعات المحلية على حد سواء، وتركز المنظمات الدولية على الحفاظ على مواردها الأمنية في أشد سياقات انعدام الأمن خطورة التي تواصل العمل فيها، مثل غزة والسودان وهايتي وميانمار، وتقليصها في أماكن أخرى، وقد تضررت منطقة أمريكا اللاتينية بصفة خاصة فيما يتعلق بالعديد من منظمات المعونة الدولية بسبب الدور التمويلي البارز الذي اضطلعت به الولايات المتحدة الأمريكية في الماضي في تمويل مشروعات تقديم المساعدة هناك، وأشار الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات إلى اضطرار منظماتهم إلى خفض المناصب الأمنية في جميع أنحاء المنطقة، الأمر الذي لم يترك في كثير من الأحيان أي خيار للعديد من المكاتب القُطرية سوى دعم إدارة المخاطر الأمنية عن بُعد.

كانت العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية تفتقر بالفعل إلى وظائف مخصصة لموظفي الأمن العاملين بدوام كامل بسبب عدم مرونة التمويل وانخفاض النفقات العامة التي تتلقاها عادةً من شركاء التمويل الدوليين، كما أن التقليصات الحادة في التمويل المخصص للقطاع قد زادت من صعوبة الحصول على هذه القدرات، وكما أشار أحد موظفي إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية: «في السابق، كانت تُجرى زيارات ميدانية مشتركة مع منظمات أخرى... لكن هذا لم يعد يحدث، إما لأن المنظمات لم تعد موجودة في المنطقة أو لأن الأمر أصبح مكلفًا للغاية».

فقدان الدعم اللوجستي والتدريب

أدت تقليصات الخدمات المشتركة إلى تقويض الحركة الآمنة، لا سيما تخفيض عدد الرحلات الجوية التابعة للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على السفر البري والمخاطر الأمنية المتزايدة المصاحبة له، ويشكل تقليص مسارات الرحلات الجوية الدولية عقبات أكبر أمام الوجود التشغيلي الإنساني؛ ففي اليمن، على سبيل المثال، انخفضت الرحلات الجوية المباشرة بين عدن وعمّان من 14 رحلة شهريًا في ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي إلى 6 رحلات، بينما توقفت الرحلات الجوية بين عدن وأديس أبابا بعد أن كان عددها 28 رحلة حتى شهر يوليو/تموز 2025، مما أدى إلى قطع رابط رئيسي لموظفي شرق أفريقيا.

كانت برامج الحماية للفئات الضعيفة في سياقات الأزمات --التي تعاني بالفعل من نقص مزمن في التمويل-- من بين أول الأشياء التي تأثرت بالتقليصات الأخيرة، وفي السودان، شهدت شبكة غرف الاستجابة لحالات الطوارئ، التي تضم فرق حماية في كل ولاية وفريقًا مخصصًا لحماية النساء الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، اختفاء التمويل الذي كانت تحصل عليه من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والجهات المانحة الأخرى، وأشار العديد من الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم إلى الحماية، إلى جانب التدريب الشخصي المتخصص ومستشاري الإجهاد، على أنها «أول ما تأثر بالتقليصات»، وكما ذكر أحدهم: «أنا قلق بشأن الآثار النفسية، وصحة الموظفين في المستقبل، وأنه قد يكون هناك قدر أقل من مرونة الموظفين في مواجهة الإجهاد الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب الأخطاء»؛ فمن المعروف أن الإجهاد والإرهاق والصدمات النفسية --وهي أمور شائعة في أعمال الاستجابة الإنسانية-- تؤثر على أمن الموظفين ورفاههم العام.[5]

التدريب شيء حيوي لإدارة المخاطر الأمنية، ومع أن العديد من المنظمات قد زادت بشكل كبير من استخدام وحدات التدريب الإلكترونية عن بُعد، فإنها لا تزال تفضل التدريب الشخصي من جانب مدرب مؤهل،
وفي المنظمات التي تلقى فيها معظم الموظفين تدريبًا أمنيًا بالفعل، الأثر أقل وضوحًا في الوقت الحالي، ولكنه سيزداد مع مرور الوقت ومع قلة التدريب المتاح للموظفين،
وقد انخفضت المشاركة في الدورات الأساسية، مثل نُهُج الأمم المتحدة للأمن والسلامة في البيئات الميدانية (UN SSAFE) بشكل حاد، كما يتقلص الكادر المدرب مع مغادرة الموظفين وعدم استبدالهم.

فقدان القدرة التحليلية

في حين أن بعض المنظمات الكبيرة لديها قدرات داخلية على رصد توجهات الحوادث الأمنية المحلية لتحليل المخاطر، فإن العديد من المنظمات الأخرى تعتمد على خدمات الدعم الخارجية فيما يتعلق بهذه القدرات، مثل منظمة سلامة المنظمات غير الحكومية الدولية (INSO)، ومنظمة نداء جنيف (Geneva Call)، ومكاتب الاتصالات الأمنية للشركاء التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (PLSOs)، ومنذ وقف تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، خسرت شبكة مكاتب الاتصالات الأمنية للشركاء التابعة للوكالة ما يقرب من 80% من قدراتها، حيث تقلصت مهام معظم الموظفين لتقتصر على الإغلاق، ولم تستمر سوى 4 بلدان فقط في تقديم الخدمات الأمنية الكاملة وإعداد التقارير، مع عدم وجود ضمانات لاستمرار ذلك، كما اضطرت منظمة سلامة المنظمات غير الحكومية الدولية إلى إغلاق بعض المكاتب الميدانية وتقليص بعض الخدمات، أبرزها التدريب، الأمر الذي يؤثر على المنظمات غير الحكومية في العديد من السياقات،[6] كما اضطرت منظمة نداء جنيف إلى تقليص عملياتها وأنشطتها ووجودها الميداني في العديد من السياقات التي كانت تتعامل فيها مع الجماعات المسلحة للالتزام بالمعايير الإنسانية.

أشار أحد موظفي الأمم المتحدة في كولومبيا إلى أن: «انخفاض عدد موظفي الأمن يعني انخفاض القدرة على إجراء تحليل مفصل للمناطق على الصعيد دون الوطني»، وأكد الموظف على أن هذا النوع من المعرفة المحلية المتعمقة، التي بُنيت عن طريق التواصل المستمر مع المجتمعات المحلية والقوات المسلحة والجهات الفاعلة الأخرى، شيء حيوي، وذكر أن الأثر الأكبر لخفض التمويل قد يكمن في هذا التآكل في الفهم الدقيق والمحدد لكل منطقة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الفعال والوصول والقبول المُجديين.

الآثار المترتبة على الوصول

وفقًا للأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات، لم تعد الجهات الفاعلة الدولية في مجال العمل الإنساني في العديد من السياقات تتبع إستراتيجيات الوصول التي تهدف بنشاط إلى توسيع نطاق الوصول إلى المناطق ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحًا، وبدلًا من ذلك، تحولت نحو إعطاء الأولوية للمناطق التي تعاني من صعوبة تشغيلية أقل، والتي توجد بها وكالات بالفعل، ومن المرجح أن يصبح هذا هو المعيار السائد في المنظمات الدولية، حيث يُستغنى عن قدرات إدارة المخاطر الأمنية والموظفين المعنيين بها في إطار تدابير خفض التكاليف.

ستعمل المنظمات المحلية، التي طالما كانت المستجيب الرئيسي في المناطق التي يصعب الوصول إليها، بمفردها بشكل متزايد، مما يجعلها الأكثر عرضة للمخاطر الأمنية، وهذا نمط يظهر بالفعل في بيانات الحوادث الأمنية لعام 2024.

[5] Chapter 5.4, Staff care. (2025). Fairbanks, A. and Stoddard, A. (Eds.), Humanitarian security risk management, Good Practice Review No. 8 (third edition), .pp. 291–314. Humanitarian Practice Network (Overseas Development Institute). https://odihpn.org/wp-content/uploads/2025/06/GPR8_web_June2025.pdf

[6] منظمة سلامة المنظمات غير الحكومية الدولية. (10 فبراير/شباط 2025). Impact of the suspension of USAID funding. https://ngosafety.org/latest/impact-of-the-suspension-of-usaid-funding/

3 التهديدات الأمنية الجديدة وأزمة القبول في أعقاب وقف التمويل

أدت التقليصات الحادة في البرامج الإنسانية بعد وقف التمويل إلى تغيير المشهد الأمني لوكالات المعونة، مما كشف عن نقاط ضعف جديدة وفاقم نقاط الضعف الموجودة، وفي العديد من السياقات، أدى السحب المفاجئ للخدمات إلى حالة من الاستياء لدى المجتمعات المتضررة، في حين أدى تقليص حجم العمل إلى زيادة تعرض المنظمات والأفراد المتبقين للمخاطر، وتتفاقم هذه الديناميات بسبب تآكل القبول --المدفوع جزئيًا بالسرديات الضارة والمعلومات المضللة والخاطئة-- الشيء الذي يشكل بشكل متزايد تصورات التهديدات والسلوكيات تجاه الجهات الفاعلة في مجال المساعدات.

1.3 تصاعد التوترات في أعقاب الإغلاقات المفاجئة وفقدان الخدمات الحيوية

تتضمن البيانات المؤقتة لعام 2025 عددًا صغيرًا من الحوادث الأمنية الخطيرة التي لها صلة مباشرة بإغلاق البرامج أو تقليص حجمها بسبب وقف التمويل، ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك؛ فالعديد من المنظمات المحلية لا ترغب في الإبلاغ عن هذه الحوادث، وهناك منظمات أخرى تقع خارج معايير الشمول التي تتبعها AWSD بسبب عدم تعرض أي عامل في مجال تقديم المعونة للقتل أو الإصابة بجروح خطيرة أو الاختطاف/الاحتجاز لأكثر من 24 ساعة، وتحدث جامعو بيانات آخرون وأشخاص أُجريت معهم المقابلات عن اعتداءات وسرقات للمركبات واقتحامات واحتجاجات وغيرها من الأفعال التي غالبًا ما تُنسب إلى موظفين سابقين ساخطين أو أفراد المجتمع المتضررين، لكن لم يُبلغ سوى عن بعضها بشكل رسمي.

وصف الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات مجموعة من النقاط الساخنة: الموظفون المفصولون من العمل الذين ينظمون احتجاجات أو يقومون بمواجهات في المكاتب، ومزاعم اقتحام الموظفين السابقين للمكاتب، والبائعون الذين يطالبون بمستحقاتهم تحت تهديد السلاح، والمرضى اليائسون المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحتجون بعد توقف الخدمات الصحية التي كانوا يحصلون عليها، وفي المناطق الريفية، أدى الارتباك والمعلومات الخاطئة حول تقليص التمويل إلى تأجيج الشكوك المجتمعية بأن وكالات المعونة «تهدر» الأموال أو تسرقها، وقد استغلت الجماعات المسلحة هذه المظالم --لا سيما في أقصى الشمال الغربي والشمال الشرقي من السودان-- لمنع الوصول إلى هذه المناطق وتعزيز سيطرتها عليها، وأكدت المنظمات غير الحكومية الوطنية على أن فقدان الوجود يؤدي إلى تآكل «الحماية المتبادلة» التي تأتي من المشاركة المستمرة، مما يجعل المجتمعات المحلية والعاملين في المجال الإنساني أكثر عرضة للخطر.

تمتد التأثيرات إلى ما هو أبعد من الحوادث الأمنية المباشرة، وفي بعض السياقات، أدى التوقف المفاجئ للمشروعات، مثل خدمات الحماية والمرافقة والتوعية المجتمعية، إلى إزالة عوامل الاستقرار الحيوية، وأدى إغلاق المواقع النائية لتوزيع المساعدات في نيجيريا إلى زيادة النزوح بسبب سفر الناس للحصول على الخدمات، الأمر الذي انتهزته الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة كفرصة لتوسيع المناطق التي تسيطر عليها، وفي أجزاء من منطقة الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى، عملت الحكومات على تغذية السرديات المعادية للمنظمات غير الحكومية الدولية في ظل انعدام الثقة القائم بالفعل، وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحملت بعض المنظمات مخاطر تشغيلية أعلى لتأمين التمويل النادر، متجاوزةً عتبات المخاطر المعتادة تحت ضغط الجهات المانحة «للقيام بالمزيد باستخدام موارد أقل».

2.3 فقدان القبول وازدياد ذلك بسبب المعلومات الخاطئة

لم تؤد أزمة التمويل إلى تقليص القدرة التشغيلية فحسب، بل أدت أيضًا إلى تأجيج أزمة القبول في العديد من السياقات، وعُزّزت السرديات الضارة الراسخة --التي تصور وكالات المعونة على أنها خاضعة لسيطرة أجنبية، أو ذات دوافع سياسية، أو حتى متحالفة مع المحاربين-- وفي بعض الحالات اُستخدمت عمدًا كسلاح،[7] ووجد تحليل للمشاعر على وسائل التواصل الاجتماعي أجرته منظمة Insecurity Insight في منطقة الساحل وجمهورية الكونغو الديمقراطية أن الأزمة قد استُخدمت لتعزيز الادعاءات القائمة بأن المساعدات الإنسانية أداة للهيمنة الغربية أو «الاستعمار»، ولإدامة الاتهامات بأن الوكالات تدعم المنظمات الإرهابية،[8] ووفقًا لمنظمة Insecurity Insight، غالبًا ما تنتشر هذه السرديات في بيئات مشحونة سياسيًا، مما يجعل من الصعب التمييز بين المعتقدات الراسخة والمحتوى المفتعل الذي يضخمه المؤثرون أو الجهات الفاعلة السياسية.

استغلت السلطات المحلية وغيرها من الجماعات المشككة في المساعدات الدولية أو المعادية لها التصريحات المهينة التي

[7] Insecurity Insight. (9 أبريل/نيسان 2025). "All the NGOs are there to supply terrorists": Hijacking of an INGO truck sparks controversy. Tracking aid narratives on social media: Emerging trends in the Sahel. https://insecurityinsight.org/wp-content/uploads/2025/04/5.-Tracking-Aid-Narratives-on-Social-Media_-Emerging-Trends-in-the-Sahel-.pdf

أدلى بها أعضاء في الحكومة الأميركية وتكرر ذكرها في حوادث المضايقة التي وصفها الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات، وبحسب مسؤول سابق في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، فإن مسؤولًا حكوميًا معاديًا قال لممثل مسؤول عن المساعدات: «إذا قال رئيسك إنك مجرم، فما الذي يمنعني من اعتقالك الآن؟»

في السودان واليمن وأجزاء من منطقة الساحل، أدت المعلومات الخاطئة على مستوى المجتمع المحلي إلى العداء ومنع الوصول، ويفترض السكان، الذين لا يدركون سياق التمويل الخارجي، في بعض الأحيان أن العاملين في مجال تقديم المعونة يسيئون استخدام الموارد أو يحجبونها، واستغلت الجماعات المسلحة هذه التصورات لعرقلة العمليات وتعزيز السيطرة، لا سيما في المناطق الريفية المتنازع عليها.

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي ناقلًا رئيسيًا للمعلومات الخاطئة والمضللة التي تشمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وفي إحدى الحوادث في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي وثقتها منظمة Insecurity Insight، ظهر جهاز أشعة سينية مسروق على الإنترنت إلى جانب ادعاءات كاذبة بأن الوكالة أمدّت جماعة مسلحة به، وعلى الرغم من صعوبة إثبات العلاقة السببية بين الحادثتين، فقد وُصف العامل في مجال تقديم المعونة الذي قُتل لاحقًا في المنطقة المذكورة في التعليقات على الإنترنت بأنه «يستحق ذلك»، وشملت هجمات المماثلة على الإنترنت حملات سلبية ضد وكالات محددة والسخرية من العاملين في مجال تقديم المعونة المفصولين باعتبارهم مشاركين في أنشطة «مفرطة في الوعي الاجتماعي» أو غير أساسية.

في مواجهة هذه الضغوط، تختار العديد من الوكالات عدم الاستجابة علنًا، خوفًا من التعرض لمزيد من المخاطر، ومع ذلك، كما تشير منظمة Insecurity Insight، فإن هذا الصمت يمكن أن يؤدي إلى إفساح المجال للسرديات العدائية ويجعل من الصعب استعادة الحيز الإنساني بعد فقده، ومما يزيد المشكلة تعقيدًا أن الاتصالات العامة غالبًا ما تلجأ إلى لغة غاية في الدبلوماسية أو الغموض، وهو ما قد يرى فيه الجمهور مراوغة، وأكد الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أن إرسال رسائل أكثر وضوحًا ودقة --إلى جانب المشاركة المجتمعية المباشرة-- أمر ضروري لمواجهة المعلومات الخاطئة والحفاظ على القبول في بيئة تشغيلية محل نزاع بشكل متزايد.[9]

3.3 فقدان البيانات و«تراجع المهنية»

كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لعدة سنوات واحدة من أكبر المستثمرين في البيانات الإنسانية، حيث مولت مجموعة واسعة من النُظُم التي تدعم الاستجابة للأزمات--من الإنذار المبكر بالمجاعة ومراقبة الصحة العامة إلى تتبع النزوح وتقييم الاحتياجات وتحليل الأمن التشغيلي، وأصبحت هذه النُظُم مترابطة بشكل متزايد، ومصممة لتبادل المعلومات وتجنب الازدواجية، ونتيجة لذلك، لم يعرض السحب المفاجئ في أوائل عام 2025 للتمويل الذي كانت تقدمه الوكالة تدفقات البيانات الفردية للخطر فحسب، بل كشف أيضًا عن تعرض القطاع للانهيار المتتالي، حيث يؤدي فقدان أحد التدفقات إلى تدهور فعالية التدفقات الأخرى في توجيه القرارات وتخصيص الموارد والتنبؤ بالمخاطر.[10]

فيما يتعلق بأمن العاملين في مجال تقديم المعونة، قبل يناير/كانون الثاني 2025، كانت كل جهة رئيسية لجمع بيانات الحوادث الأمنية في جميع أنحاء العالم تتلقى شكلًا من أشكال التمويل أو المساعدة الفنية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ولا يزال تأثير وقف التمويل على هذه البيانات غير واضح، لكنه بدأ يتسبب في إغلاق المنظمات التي عملت لسنوات كمصادر أساسية للإبلاغ عن الحوادث في السياقات غير الآمنة، وتواجه منظمات البيانات الإنسانية الخارجية، التي تنتج تحليلات لإرشاد صناع القرار، أكبر خطر للإغلاق بينما تسعى الجهات المانحة الأخرى إلى اتخاذ قرار بشأن ما يمكن إنقاذه،[11] وفي حين أن بعض البرامج التي توقف تمويلها في البداية، مثل FEWS NET (شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات)، قد حصلت على دعم بديل، فإن حجم الدور السابق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يجعل من غير المرجح أن تبقى جميع تدفقات البيانات الأمنية قائمة.

[8] (انظر: Insecurity Insight. (16 يوليو/تموز 2025) "Good riddance": Renewed anti-USAID sentiment in Mali following closure announcements. Tracking aid narratives on social media: Emerging trends in the Sahel. https://insecurityinsight.org/wp-Tracking-Aid-Narratives-on-Social-Media -Emerging-Trends-in-the-Sahel-1.pdf; and Insecurity-.15/07/content/uploads/2025 .(9 يوليو/تموز 2025) Insight. "Very very good decision by the government": NGO suspensions spark growing online support in Burkina Faso. Tracking aid narratives on social media: Emerging trends in the Sahel. https://insecurityinsight.org/wp-content/Tracking-Aid-Narratives-on-Social-Media -Emerging-Trends-in-the-Sahel-.pdf-.14/07/uploads/2025

[9] (انظر: Chapter 6.2, Security in a digital world (2025). Fairbanks, A. and Stoddard, A. (Eds.), Humanitarian security risk management, Good Practice Review No. 8 (third edition), .pp. 358–382. Humanitarian Practice Network (Overseas Development Institute). GPR8_web_June2025.pdf/06/https://odihpn.org/wp-content/uploads/2025

[10] Stoddard, A., Waldman, R., Nissen, L.P. and Spiegel, P.B. (10 مارس/آذار 2025). The data streams that underpin humanitarian response are about to collapse. The New Humanitarian. https://www.thenewhumanitarian.org/opinion/2025/03/10/data-streams-underpin-humanitarian-response-are-about-collapse

[11] Breckenridge, M.-J. (forthcoming). Data in the humanitarian space. In Plowright, W. and Dube, N. (Eds.). The companion to .humanitarian action, 2nd edition. Routledge, New York

تراجع المهنية

أدى انكماش القطاع إلى ظهور اتجاهات نحو تراجع المهنية في العديد من المجالات، بما في ذلك إدارة المخاطر الأمنية، ومع قيام مقدمي خدمات الدعم مثل منظمة سلامة المنظمات غير الحكومية الدولية بتقليص عملياتهم، ومع فقدان المنظمات لقدرات التدريب الأمني الداخلي، بدأت منتديات التنسيق في بعض البلدان بتجميع الموارد وإدارة وظائفها الأمنية المخصصة، وفي حين أن هذا يدل على المبادرة والشعور بالتضامن، فإنه يشير أيضًا إلى العودة إلى الممارسات المجزأة وغير المتسقة ويخاطر بفقدان المعرفة المؤسسية التي تراكمت على مدى سنوات عديدة.

أعطت المنظمات الأولوية للحفاظ على التواجد الميداني عن طريق تقليص المناصب العاملة بالمقر الرئيسي والمناصب الإقليمية أولًا، ومع هذا أدى ذلك إلى فقدان المناصب الأمنية داخل البلاد، بما في ذلك وظائف المدربين و«تدريب المدربين»، وأشار أحد كبار الموظفين في إحدى المنظمات غير الحكومية إلى أن حركة الموظفين --التي تشكل في وضعها المثالي تبادلًا صحيًا بين المنظمات-- تحولت إلى تدفق في اتجاه واحد خارج المنظمات غير الحكومية، مع مغادرة الممارسين ذوي الخبرة إلى وكالات الأمم المتحدة ذات الموارد الأفضل أو، على نحو متزايد، إلى القطاع الخاص،
وأشار العديد من الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات إلى رحيل كبار المتخصصين في مجال الأمن إلى العمل المصرفي وغير ذلك من الوظائف في الشركات، مدفوعين بالحاجة إلى الاستقرار الوظيفي، وهجرة ذوو الكفاءة هذه، إلى جانب فقدان المناصب الأمنية، لا تؤدي إلى تآكل الأمن التشغيلي فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى عكس مسار المكاسب التي تحققت على مدار أكثر من عقد من الزمن في مجال إضفاء الطابع المهني على الأمن الإنساني.

4 التكييفات والنشاط الدبلوماسي الجديد الواعد

سعت المنظمات الإنسانية، في ظل خفض التمويل، إلى تنفيذ مجموعة من التكييفات لدعم العمليات وإدارة المخاطر الأمنية بموارد أقل، وكانت بعض التغييرات قيد الدراسة بالفعل قبل أزمة التمويل، ولكن الحاجة الملحة للبيئة الحالية سرّعت من اعتمادها.

أصبح دمج إدارات الأمن والوصول، التي كان يُنظر إليها في السابق على أنها وظائف منفصلة، أكثر شيوعًا، حيث من المتوقع الآن أن يشارك المتخصصون في مجال الأمن بشكل مباشر في المفاوضات والتوعية، وأشار الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات إلى أن إدارة المخاطر الأمنية لطالما تضمنت عناصر تيسير الوصول، لكن التحول الحالي يوفر فرصة لتفعيل دور الوصول ودمجه بشكل أفضل مع المهام الأمنية اليومية.

أصبح تجميع الموارد ومشاركة المواقع بمثابة تدابير عملية لتوفير التكاليف؛ ففي بوركينا فاسو، عرضت إحدى المنظمات التي لم تعد قادرة على الاحتفاظ بمكاتبها مساحة بها على المنظمات الأخرى، مما أدى إلى مشاركة عدة منظمات المبنى ذاته، ويجري اتخاذ ترتيبات مماثلة على مستوى العاصمة والمكاتب المحلية على حد سواء، حيث تتشارك المنظمات الطوابق، وتجمع الوظائف الإدارية، وتتعاون في التحليل الأمني، وفي السياقات التي فقدت فيها المنظمات مناصب موظفي الأمن، تتيح ترتيبات الدعم المتبادل الاستمرار في إصدار تقييمات وتوصيات مشتركة للمخاطر، حتى دون تمويل مخصص، وهذه التدابير لا تخلو من الضغوط؛ فتقليص عدد الموظفين يعني أنه يتعين على عددا أقل من الأشخاص تحمل عبء العمل ذاته، ولكن أشار الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات إلى أن هذه التدابير قد عززت الشعور بالتضامن الإنساني في العديد من السياقات.

في استجابة أخرى لأزمة وقف التمويل، تسعى بعض المنظمات إلى إيجاد حلول تكنولوجية لتعزيز الموارد البشرية المحدودة وتحقيق أقصى استفادة منها، وكما أوضح أحد المصادر: «مع أننا بدأنا في فعل ذلك قبل حدوث أزمة التمويل، فإنها قد وفرت المزيد من الزخم للتحول الرقمي في مجال الأمن--لجعل العمليات أكثر كفاءة»، وتتضمن التدابير دمج أدوات الذكاء

الاصطناعي لمراقبة الجودة، مثل التحقق من الحوادث، فضلًا عن إنتاج تقارير معدة مسبقًا، وبالتالي إتاحة الفرصة للمديرين للتركيز على المهام ذات الأولوية الأعلى، وفي حين أن الذكاء الاصطناعي قد يلعب دورًا مهمًا في الحفاظ على الفعالية باستخدام موارد أقل، فإن بعض مديري الأمن يشعرون بالقلق أيضًا من أنه قد يؤدي كذلك إلى تسريع عملية تخفيض المهارات ويؤدي إلى مزيد من التقليص في عدد الموظفين.

سلّطت أزمة وقف التمويل الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر إستراتيجية في التعامل مع بيئة المعلومات على الإنترنت؛ فقد تعاملت وكالات المعونة لسنوات مع وسائل التواصل الاجتماعي في المقام الأول على أنها أداة لجمع التبرعات والعلاقات العامة، وليس كفضاء متنازع عليه ضروري للدفاع عن المبادئ الإنسانية والقبول، وكما أشار أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات: «لم نتوقع أن يحدث ذلك» في شكل سرديات عدائية وحملات تضليل، وأصبح من المعترف به بشكل متزايد أن رصد وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة الاستباقية القائمة على المبادئ --التي تأطرت باعتبارها مسؤولية جماعية وليس مسعى تنافسيًا-- ضروري لحماية الحيز الإنساني.

في الوقت نفسه، كان هناك تقدم في المشاركة الدبلوماسية الجديدة والمبادرات المتعلقة بحماية العاملين في مجال تقديم المعونة في عام 2024؛ فهناك مجموعة صغيرة ولكن نشطة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعمل على تجاوز مجرد الإعراب عن القلق إلى الضغط من أجل اتخاذ تدابير مساءلة ملموسة، ويحث قرار مجلس الأمن رقم 2730 (2024) الدول الأعضاء على إجراء تحقيقات مستقلة وفورية وفعالة في الانتهاكات المرتكبة ضد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، ومقاضاة المسؤولين عنها، والتعاون مع المحاكم والهيئات القضائية ذات الصلة بهدف تعزيز الوقاية وضمان المساءلة ومعالجة مظالم الضحايا، وبالإضافة إلى ذلك، تعمل أستراليا على إعداد إعلان وزاري مشترك لتوحيد الإرادة السياسية وتنسيق العمل بين الحكومات المتشابهة في التفكير، مما يشير إلى الرغبة في العمل الجماعي للدفاع عن المعايير الإنسانية،[12] وفي حين أنه لا يمكن لمثل هذه المبادرات أن تعكس المسار الحالي بمفردها، فإنها توفر منصة محتملة للضغط السياسي المستدام وترجمة الدعم الخطابي إلى حماية ملموسة.

[12] أستراليا والأردن وسويسرا وإندونيسيا وسيراليون والمملكة المتحدة واليابان والبرازيل وكولومبيا. (23 سبتمبر/أيلول 2024). Joint statement: Towards a new declaration for the protection of humanitarian personnel. وزارة الخارجية اليابانية. https://www.mofa.go.jp/mofaj/files/100729453.pdf

الخاتمة: المخاطر المستقبلية

ترتبط إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية والأمن التشغيلي وتوفير الموارد ارتباطًا وثيقًا، ولهذا السبب، أدت مستويات العنف القياسية ضد العاملين في مجال تقديم المعونة عام 2024، والتي أعقبها التجميد غير المسبوق للتمويل الأمريكي عام 2025، إلى أزمات متداخلة تشمل فقدان الخدمات الحيوية للمجتمعات، وتزايد المخاطر التي يتعرض لها العاملون في مجال تقديم المعونة، وتآكل القدرات المهنية وقدرات البيانات التي تدعم العمليات الآمنة والقائمة على المبادئ.

تُظهر الأدلة المجمعة أن المخاطر الأمنية الناشئة عن تقليص البرامج لا تقتصر على مناطق النزاع البارزة؛ فهي تشمل سياقات تمتد من غزة إلى كولومبيا، وتتراوح حوادثها من الاحتجاجات المجتمعية إلى الهجمات الموجهة على الموظفين، في العديد من الحالات، أدى التقليص إلى تعريض الجهات الفاعلة الوطنية في مجال المساعدات لمخاطر غير متناسبة، في حين أدت المعلومات الخاطئة والسرديات المستخدمة كسلاح إلى تقويض القبول بشكل أكبر.

دون أن تتخذ الجهات المانحة والجهات الدبلوماسية إجراءات حاسمة، فإن الأنماط الحالية تشير إلى مستقبل تكون فيه عمليات المعونة الإنسانية أكثر ندرة وأكثر خطورة وأقل فعالية، تحديدًا في وقت تتزايد فيه الاحتياجات العالمية والمخاطر الأمنية، وسيتطلب الحفاظ على القانون الدولي الإنساني وقواعد الاستجابة القائمة على المبادئ للأزمات إرادة سياسية منسقة، والتزامًا ماليًا مستدامًا، وجهدًا واعيًا لعكس مسار الاتجاه نحو تراجع المهنية، ويمكن أن يشمل جزء من ذلك تركيز الموارد الإنسانية المتبقية بين الجهات الفاعلة المحلية التي تواجه الخطر الأكبر في أسوأ الأزمات التي يشهدها العالم.

أستراليا والأردن وسويسرا وإندونيسيا وسيراليون والمملكة المتحدة واليابان والبرازيل وكولومبيا. (23 سبتمبر/أيلول 2024). *Joint statement: Towards a new declaration for the protection of humanitarian personnel*. وزارة الخارجية اليابانية. https://www.mofa.go.jp/mofaj/files/100729453.pdf

Breckenridge, M.-J. (سيصدر قريبًا). Data in the humanitarian space. In Plowright, W. and Dube, N. (Eds.). *The companion to humanitarian action, 2nd edition.* Routledge, New York.

Fairbanks, A. and Stoddard, A. (Eds.). (2025). Humanitarian security risk management. *Good Practice Review No. 8* (third edition). Humanitarian Practice Network (Overseas Development Institute). https://humanitarianoutcomes.org/3rd-edition-projects/humanitarian-security-risk-management-good-practice-review-8

Humanitarian Outcomes. (2024). *State of practice: The evolution* ومنظمة المنتدى الأمني العالمي المشترك بين الوكالات (GISF) *of security risk management in the humanitarian space*. https://humanitarianoutcomes.org/security_risk_mgmt_humanitarian_space_2024

منظمة Humanitarian Outcomes (دون تاريخ) *Global database of humanitarian organisations*. تم الاطلاع بتاريخ 8 أغسطس/آب 2025 على https://humanitarianoutcomes.org/projects/gdho

منظمة Humanitarian Outcomes (دون تاريخ) *Aid Worker Security Database.* https://www.aidworkersecurity.org/

International Council of Voluntary Agencies (ICVA). (2025). *The impacts of the US funding suspension.* ICVA survey findings. https://www.icvanetwork.org/uploads/2025/02/Impact-of-US-Funding-Suspension-Survey-Results-ICVA.pdf

Insecurity Insight. (9 أبريل/نيسان 2025). *"All the NGOs are there to supply terrorists": Hijacking of an INGO truck sparks controversy. Tracking aid narratives on social media: Emerging trends in the Sahel.* https://insecurityinsight.org/wp-content/uploads/2025/04/-.Tracking-Aid-Narratives-on-Social-Media_-Emerging-Trends-in-the-Sahel-.pdf

Insecurity Insight. (9 يوليو/تموز 2025). *"Very very good decision by the government": NGO suspensions spark growing online support in Burkina Faso. Tracking aid narratives on social media: Emerging trends in the Sahel*. https://insecurityinsight.org/wp-content/uploads/2025/07/14.-Tracking-Aid-Narratives-on-Social-Media-_Emerging-Trends-in-the-Sahel-.pdf

Insecurity Insight. (16 يوليو/تموز 2025) **"***Good riddance": Renewed anti-USAID sentiment in Mali following closure announcements. Tracking aid narratives on social media: Emerging trends in the Sahel.* https://insecurityinsight.org/wp-content/uploads/2025/07/15.-Tracking-Aid-Narratives-on-Social-Media_-Emerging-Trends-in-the-Sahel-1.pdf

منظمة سلامة المنظمات غير الحكومية الدولية. (10 فبراير/شباط 2025). *Impact of the suspension of USAID funding.* https://ngosafety.org/latest/impact-of-the-suspension-of-usaid-funding/

Loy, I. (6 مارس/آذار 2025). *Why are NGOs cutting staff faster than the UN?* The New Humanitarian. https://www.thenewhumanitarian.org/newsletter/2025/03/06/inklings-why-are-ngos-cutting-staff-faster-un

Stoddard, A., Waldman, R., Nissen, L.P., and Spiegel, P.B. (10 مارس/آذار 2025). *The data streams that underpin humanitarian response are about to collapse.* The New Humanitarian. https://www.thenewhumanitarian.org/opinion/2025/03/10/data-streams-underpin-humanitarian-response-are-about-collapse

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (OCHA). خدمة التتبع المالي. https://fts.unocha.org/

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (31 مايو/أيار 2024). القرار رقم 2730 (2024) بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. تقرير مجلس الأمن. https://www.un.org/en/un-department-safety-and-security/security-council-adopts-resolution-safety-and-security

الحوادث التي ارتكبتها جهات حكومية ضد العاملين في مجال تقديم المعونة، 2024

18 بلدًا، **347** ضحية، **220** حادثًا

فريق البحث:

ماريانا دوكي-دييز

ميريا-جو بريكنريدج

آبي ستودارد

مونيكا تشوارنو

أغسطس/آب 2025

Humanitarian Outcomes

www.humanitarianoutcomes.org

www.aidworkersecurity.org

AWSD AID WORKER SECURITY DATABASE
www.aidworkersecurity.org

Australian Aid